التجربة الدستورية في الخليج العربي
دراسة تاريخية لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة
١٩٦٨ – ١٩٧٦

الاستاذ المساعد الدكتور
حسين علي فليح الخزرجي
قسم التاريخ

المقدمة

كان اعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الاول عام ١٩٧١ البداية الحقيقية لتكوين دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة تضم الإمارات العربية (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين) ثم التحقت بها إمارة رأس الخيمة في ١٠ شباط ١٩٧٢ لتصبح دولة اتحادية تضم سبع إمارات .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت هذه الدولة الفتية من الصفر في تكوين هيكلها التنظيمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبناء مؤسساتها السياسية التي جاء بها الدستور المؤقت الذي صدر في ١ ٨ تموز عام ١٩٧١ ، والذي تم التوقيع عليه من قبل حكام الإمارات الستة (باستثناء إمارة رأس الخيمة) لعدم انضمامها للاتحاد آنذاك وتقرر العمل بموجبه اعتباراً من ٢ كانون الاول عام ١٩٧١ .

يعد الدستور المؤقت لدولة الإمارات، بداية الحياة السياسية والدستورية بعد ان كانت الإمارات العربية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات خاصة بدأتها عام ١٨٢٠ معاهدة السلام الاولى التي جعلت بريطانيا بموجبها القوة المؤثرة للنفوذ والسيطرة ليس على الإمارات العربية فحسب بل في منطقة الخليج العربي كله . ثم تلتها عدة معاهدات واتفاقيات كان ابرزها معاهدة السلام الدائمة عام ١٨٣٥ التي ضمنت بريطانيا بموجبها اشرافاً اقوى على شؤون مشيخات الساحل الإماراتي، ثم عقدت معاهدة عام ١٨٩٢ التي سميت بالمعاهدة الممانعة التي منعت بريطانيا شيوخ الإمارات عن اقامة اية علاقات مع أي دولة اجنبية الا بموافقة بريطانيا .. وبهذا تم لبريطانية السيطرة والتصرف في مقررات الساحل الإمارات ي السياسية والاقتصادية والخارجية التي كان لها الاثر الواضح والفاعل في مجرى الاحداث السياسية التي رافقت بقاءها لأكثر من قرن ونصف من السيطرة .

وقبل وضع الدستور لم يكن نظام الحكم يستند على وثائق مكتوبة، كما لم تعرف الإمارات اية هيئات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، وانما كان حكام الإمارات يملكون سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية كاملة .

لقد ولد الدستور المؤقت من رحم الاتفاقيات والمشاورات والاتحادات التي سبقت اعلان قيام الدولة الاتحادية في ٢ كانون الاول ١٩٧١ ، وهو نفس الدستور الذي تم الاتفاق عليه في الاتحاد التساعي الذي اعلن في ٢٧ شباط ١٩٦٨ (الذي سنتناوله في متن البحث) مع بعض الاضافات الطفيفة .

تضمن البحث عدة محاور ، المحور الاول كان بعنوان تكوين الكيان السياسي في الإمارات قبل الاستقلال ثم محور الطريق الى الدستور ومحور تداخل الصلاحيات الدستورية والسياسية في نظام الدولة وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر ابرزها الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة مثل:-

Recordes of the Emirates , 1820 – 1960 , 12 Voluimes , Archive Edition , 1999 ,Vol I .

وقد استفاد الباحث من الجزء الاول من هذه المجلدات التي تناولت تقارير، الوكلاء البريطانيين والمحلين لشؤون الإمارات الداخلية والاتفاقيات والوقائع الشهرية .

كما اعتمد الباحث على الوثائق البريطانية الصادرة من وزارة الخارجية البريطانية Foreign office والتي تناولت احداث عام ١٩٣٨ في إمارة دبي، كما استفاد الباحث من كتاب تاريخ الإمارات العربية في الوثائق البريطانية، وهو من اربع اجزاء، تناولت تاريخ الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٧٩٧ حتى عام ١٩٦٥ ترجمة نزلي ماكوكلين، لندن، ١٩٧٢ .

فضلاً عن ذلك أعتمد الباحث، على بعض المصادر العربية المهمة ذات الصلة بالموضوع مثل :- كتاب، نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية، وقد استفاد الباحث منه في يتعلق بأسلوب وسياسة بريطانيا مع شيوخ الإمارات .

كذلك كتاب ، جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة تأريخ الإمارات ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، وكتاب محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية وجيرانها ، وكتاب محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية ١٩٣٢ – ١٩٧١ وكتاب عادل الطباطبائي، النظام الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، وكتاب علي خليفة الكواري، واخرون، الخليج العربي والديمقراطية، وكتاب خالد بن محمد القاسمي، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥ – ١٩٩١ ، وكتاب ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم ، وكتاب محمد غانم الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر.

اما بالنسبة للمصادر الاجنبية فقد استفاد الباحث من العديد من المصادر ابرزها :-

-John Duck Anthony ,The Union of Arab Emirates .

-Mumamad .T.Sadik & Willam P. Snavdy , Bahrain ,Quter , and the United Arab Emirates .

-Husain M.ALBaharna , The Arabian Gulf States . Second Edition .

-Maalcolm Yapp , British Policy in the Persian Gulf .

-Sir Rupertt Hay , The Peresian Gulf States .
- Fenelon , K.G, The United Arab Emirates , An Economic and Social Survey .

كما اعتمد الباحث على بعض الرسائل والاطروحات الجامعية التي بحثت في هذا الموضوع مثل رسالة ماجستير أحمد يونس زويد الجشعمي المعنونة (التطورات الداخلية في دبي ١٩٤٥ – ١٩٧١ ، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، عام ٢٠٠٢)، ورسالة عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين (طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة)، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم، ١٩٨٦ كما اخذت البحوث والدراسات المنشورة في بعض الدوريات العربية والعراقية طريقها في البحث، والتي تناولت في ثناياها النظام السياسي والدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة .

الكيان السياسي في الإمارات العربية قبل الاستقلال :-

تمثل الكيان السياسي للإمارات العربية منذ النصف الاول من القرن السابع عشر بكيانات سياسية قبلية مستقلة تحكم نفسها بنفسها ، تعتمد في علاقاتها على الاسس القبلية السائدة في منطقة الخليج العربي (١) وعلى الرغم من الظروف السياسية التي مرت بها منطقة الخليج العربي نتيجة السيطرة البرتغالية وانهيارها في بداية القرن الثامن عشر، وتدهور الاوضاع السياســـية في عمان (دولة اليعاربة) عام ١٧٤١، ودفع الكيانات العربية ان تأخذ دورها السياسي في المنطقة، الى جانب دورها ونشاطها التجاري والبحري لتشكل قوة مؤثرة وفاعلة . (٢)

ظهر تحالف القواسم ككيان سياسي قوي على الساحل الغربي للخليج العربي الذي تشغله الان (الإمارات العربية المتحدة) وامتلك هذا التحالف كل عناصر القوة البحرية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في المنطقة، واصبح يشكل كيان سياسي له مكانته الفاعلة في ادارة شؤون الخليج العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فضلاً عن قوة بحرية لا يستهان بها . (٣) الامر الذي لذي جعل الاساطيل البحرية الاوربية المارة في الخليج العربي ان تحسب لهم الف حساب لانهم يتميزون بالشجاعة والصلابة والمغامرة، وفي بعض الاحيان وتلافياً للمواجهة معهم تضطر السفن الاوربية أن تدفع مبالغ نقدية لزعماء القواسم كي يمروا بسلام في الخليج العربي .(٤)

شعرت بريطانيا انها قادرة على مواجهة القواسم ووضع حداً لهم، بعد ان تمكنت من انهاء صراعها مع القوى الاوربية والمنافسة لها وتثبيت حكمها في الهند (٥)، فقاموا بأستفزاز القواسم بدءاً بعدم دفع المبالغ من قبل السفن البريطانية العابرة للخليج ومن ثم تهديد السفن التابعة للقواسم، واتهامهم بالقرصنة البحرية في الخليج العربي .(٦)

في السياق ذاته، اقدمت القوات البحرية البريطانية على القيام بحملات عسكرية بحرية ضد القواسم، لإضعافهم وكسر شوكتهم بحجة استعادة السـفن البريطانية التي استحوذ عليها القواسم)(٧)، وجاءت الضربة الموجهة للقواسم عام ١٨١٩ على يد الجنرال وليام جرانت كير William Grant Keir ، تمكن فيها من تدمير قوة القواسم بعد محاصرتهم ، خاصة في مركز قوتهم في رأس الخيمة، ونتيجة القصف المدفعي من السفن البريطانية وعلى الرغم من المقاومة الشديدة للقواسم، انهارت وسمح للانكليز الدخول الى رأس الخيمة والسيطرة على قلاعها ومدافعها ، فضلاً عن العديد من السفن والقوارب البحرية العائدة لهم .

تأثرت المناطق الاخرى للإمارات على اثر الانهيار الذي اصاب القواسم، واصبحت تحت رحمة سيطرة القوات البريطانية كمناطق، الشارقة ودبي وأم القوين والحمرا، وغيرها من قرى ومدن الساحل العماني، وتمكن القائد الانكليزي جرانت كير من فرض الهيمنة واجبار شيوخ المناطق على تقديم طلبات الاستسلام والصلح معه، وقد قدم كير نموذج لمعاهدة تضمنت جملة من الشروط والتعهدات وقع عليها كل حاكم سميت بالتعهدات الانفرادية . (٩)

توج كير جهوده بمعاهدة عام ١٨٢٠ التي سميت بمعاهدة السلام الاولى General Treaty Peace التي تمثل الركيزة الاساسية للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي ، وترتب على هذه الاتفاقية نتائج مهمة على الصعيد السياسي للكيانات الموجودة في المنطقة (١٠) وكان من ابرزها تعميق حالة التقسيم والانفكاك ونشر روح التفرقة بين حكام الإمارات فضلاً عن تفتيت المشيخة الواحدة على عدة مشيخات صغيرة، وظهور الخلافات ما بين شيوخ الإمارات التي تسيطر عليها روح العصبية القبلية . (١١)

استثمرت بريطانيا حالة الضعف والتفكك للأسر الحاكمة كي تزيد من قبضتها وسيطرتها على شؤون الإمارات الداخلية وعدم سماح لها بالتصرف أو عقد اي اتفاق مع اية دولة اجنبية الا بموافقة بريطانيا، فضلاً عن عدم السماح للشيوخ وحكام الإمارات بإعطاء اية اقامة لأي ممثل اجنبي في مناطقهم، وعدم تنازلهم بيعاً أو رهناً أو هبة عن اية قطعة ارض من ارضهم لأي جهة اجنبية الا بعلم بريطانيا . (١٢)

استناداً الى ذلك، اصبح لبريطانيا مطلق الحرية والسيطرة على مقدرات الساحل الإماراتي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وكان لها الاثر الواضح في مجرى الاحداث السياسية التي استمرت طيلة بقاء بريطانيا لأكثر من قرن ونصف من الهيمنة، وجعلت الإمارات العربية إمارات معزولة ومقيدة ليس لها اي دور مع العالم الخارجي، كما اصبح للحكومة البريطانية الحق في تمثيل الإمارات دولياً في جميع الشؤون الخارجية، باستثناء الشؤون الداخلية، فقد سمح للحكام بالتصرف بها . (١٣)

وفي الواقع، ان بريطانيا كانت تبغي من وراء ذلك المحافظة على وضعها التجاري واهدافها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، وعدم السماح لأي قوة أجنبية من الوصول الى هذه المنطقة الحيوية من العالم .

يمثل عام ١٩٠٣ انطلاقة جديدة في السياسة البريطانية اتجاه الإمارات العربية بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، وذلك بعد الزيارة التي قام بها اللورد كيرزن Lord Gurzon (١٤) نائب الملك في الهند عام ١٩٠٣ ولقاء شيوخ الإمارات، اذ القى خطبته المشهورة التي تضمنت معالم السياسة البريطانية الجديدة في الخليج العربي والمبادئ التي تستند عليها العلاقات ما بين بريطانيا وحكام الإمارات في المرحلة القادمة . (١٥)

اختلفت العلاقات بين بريطانيا وحكام الإمارات من حيث الاسلوب عما كانت تمارسه مع كثير من المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهي تعد شبيهة بالمستعمرات (Colonia Protectorates) في حين كانت علاقاتها مع الإمارات تسمى بالدول المحمية (Protected States) ، (١٦) وقد عبر أحد الباحثين عن تلك الحالة بالقول ((ان الفارق الاساسي بين وضع الإمارات ووضع المحميات البريطانية الاخرى هو الاعتراف المسبق لحكام الإمارات بالسيادة على اقليمهم، التي ظلت مستقلة عن اراضي التاج البريطاني، وهذا الفارق الدقيق بين وضع عدم وجود السيادة أو وجودها ثم التنازل عنها في الاقليم المحتل أو الموضوع تحت الحماية ، وهو الذي جعل للإمارات وضعاً قانونياً خاصاً لعلاقاتها السياسية مع بريطانيا، وهذا الوضع هو ليس بالاستقلال وليس بالحماية، لكنه وضع فيه من هذا وذاك اي التأرجح بين الاستقلال والحماية التقليدية ، هذه الحماية التي تفرض تدخلاً مباشراً أو شبه مباشر في الغالب من قبل اجهزة الادارة والحكومية للدول المحمية في شؤون الادارة المحلية للاقاليم المحمية ، مما زاد الوضع في الإمارات العربية غموضاً من الناحية القانونية كونها لم تخضع للحماية البريطانية في القرن الماضي نتيجة لإعلان الحماية عليها بموجب وثيقة رسمية)) ٠ (١٧)

لذلك يرى الباحث، ان معظم الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام الإمارات لا تنص على اخضاع الإمارات لنظام الحماية البريطانية، وانما كانت العلاقات تتطور حسب الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة، وكيف تستثمر بريطانيا هذه الظروف بما يخدم مصالحها واهدافها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، الامر الذي جعلها هي المسؤولة عن الإمارات في علاقاتها الخارجية .

تأثرت الاوضاع السياسية للإمارات نتيجة هذه العلاقات، وخاصة على الاوضاع الداخلية واصبحت الخريطة السياسية لها غير مستقرة تسودها حالة من الفوضى وعدم الانسجام، وكانت الحروب والمنازعات سمة بارزة بينها، (١٨) بعد ان كانت العلاقات ما بين الإمارات تستند على الاحلاف القبلية التي اخذت طريقها الى التصدع والضعف نتيجة للتفرقة التي اوجدتها السياسة البريطانية بين القبائل . (١٩)

على الرغم من ذلك، اعتمد الكيان السياسي للإمارات العربية على الولاء السياسي لابناء الإمارات لقبيلتهم أو لزعيم القبيلة، لا للإمارة أو المنطقة التي يعيش فيها، رغم السيطرة البريطانية على شؤون الإمارات الخارجية، الا ان السيادة الداخلية كانت مستقلة

للحكام، باستثناء بعض الاستشارات التي كانت بريطانيا تقدمها للحكام عندما تقتضي الحالة تدخلها عن طريق الضابط البريطاني الذي يمثل السلطة البريطانية في تلك المنطقة . (٢٠)

بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) تأثر الكيان السياسي للإمارات العربية، وذلك للتغيير الذي طرأ على السياسة البريطانية، فبعد ان نجحت بريطانيا في التخلص من القوى الاوربية المنافسة لها على المنطقة، تمكنت بريطانيا من جعل نفوذها الى اقصى درجة له في هذه الفترة، وفرضت سيطرتها على منطقة الخليج العربي، وجعلت الحماية على اماراته ومشايخه بالقوة العسكرية، فضلاً عن تعزيز تواجدها بالحصول على الامتيازات الاقتصادية والسياسية مع تأكيدها على حكام المنطقة ببنود المعاهدات السابقة . (٢١)

اما الفترة ما بين الحربين العالميتين فقد ظهرت الحاجة في ادخال وسائل وسياسات جديدة لبريطانيا تخدم مصالحها واهدافها الاقتصادية والسياسية، وذلك بإقامة مهابط لخط الطيران الامبراطوري البريطاني في بعض الإمارات العربية . (٢٢)

قبل قيام الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٣٨، وقعت في ساحل الإمارات احداث سياسية مهمة لها صلة بالكيانات السياسية الحاكمة، ابرزها تلك الاحداث أو الحركة السياسية الاصلاحية التي وقعت في إمارة دبي عام ١٩٣٨، (٢٣) وقد تميزت (دبي) عن بقية الإمارات بمكانتها الاقتصادية ونشاطها التجاري المهم في منطقة الخليج العربي، اذ ظهر للقوى الاصلاحية في الخليج العربي وساحل الإمارات نشاط في ثلاثينيات القرن الماضي، وبدأ واضحاً في إمارة دبي نتيجة احتكاكها واتصالها مع مراكز النهضة العربية مع القاهرة وبغداد وبيروت ، فضلاً عن تنامي الوعي الوطني والقومي في الخليج العربي وساحل الإمارات بشكل خاص فترة ما بين الحربين العالميتين . (٢٤)

حدثت الحركة الاقتصادية بعد ان وقعت إمارة دبي اتفاقية النفط مع الشركات البريطانية التي بموجبها حصل حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم (١٩١٢ ـ ١٩٥٨)، (٢٥) على اكثر من ٤٧ الف روبية كإيراد يتصرف به شخصياً، في حين كان لدى اعيان وتجار دبي رأي اخر، هو ان تكون عوائد النفط هي ملكاً للشعب، وليس حكراً للأسرة الحاكمة أو الشيخ الحاكم، (٢٦) الامر الذي اوقع صراع على السلطة داخل الاسرة الحاكمة بين الشيخ سعيد وابناء عمومته اولاد الشيخ راشد بن مكتوم الذي سبق وان كان حاكماً لدبي (١٨٨٦ – ١٨٩٤)، وقد كانت السلطات البريطانية تقف بجانب الشيخ سعيد . (٢٧)

تطورت الاحداث في دبي، بعد ان ساند اعيان وتجار دبي ابناء الشيخ راشد ضد الحاكم الشيخ سعيد، الذي يعتبرونه لا يخدم مصالحهم ويعمل لمصلحة عائلته في كل مجالات الحياة فضلاً عن السماح للسلطات البريطانية، بالتدخل في الشؤون الداخلية، الامر الذي جعلهم يطالبون بالإصلاح السياسي داخل الامارة، وتأمين حقوقهم الاقتصادية . (٢٨)

دم المعارضون لسياسة سعيد لائحة تضمنت جملة من المطالب الاصلاحية ابرزها الغاء احتكار العائلة الحاكمة للخدمات الاقتصادية، مثل تفريغ الحمولات من السفن والناقلات وخدمات سيارات الاجرة وغيرها من الاحتكارات، ومطالبة السلطة بوضع لائحة للميزانية

العامة لمصاريف الحكومة، واتخاذ اجراءات لتطوير الواقع الصحي، فضلاً عن اعادة تنظيم دائرة الكمرك، ووضع نظام خاص للشرطة والحراسات، كما طالبوا بتحديد مخصصات ثابتة للأسرة الحاكمة ٠ (٢٩)

وقف الشيخ سعيد بن راشد بقوة ضد هذه المطاليب، واعتبرها تهديداً خطيراً له وللسلطة مما دفع قوى المعارضة الى القيام بإجراءات اكثر تهديداً وخطورة، وقاموا باحتلال القلاع ودائرة الكمارك وفرضوا حصار على ميناء المدينة ليصبح الوضع اكثر خطورة على الحاكم (٣٠)، وقد اوضح المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي فاول T.C.Vawel ، ان السلطات البريطانية في الساحل العماني تراقب الاحداث، واتخذت العديد من الاجراءات للحد من خطورة الموقف ومساعدة الحاكم في التصدي للقوى المعارضة، ومن هذه الاجراءات، منع شيخ الشارقة بالتدخل في هذه الاحداث وعدم السماح له بأرسال قوة من الرجال لمساعدة شيخ دبي، فيما قام الوكيل السياسي البريطاني المقيم في البحرين وايتمان Hugh Wight man بزيارة الى دبي للوقوف الى جانب الحاكم وانهاء حالة الاضطرابات (٣١) .

توصل الطرفان الحاكم والسلطة البريطانية من جهة ، والمعارضة السياسية من جهة اخرى، الى أتفاق في ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٨ تضمن النقاط التالية : (٣٢)

١- أنشاء مجلس يترأسه الحاكم يضم في عضويته خمسة عشر شخصاً يختارون من قبيلة البوفلاسة (القبيلة الحاكمة) في دبي .
٢- تتخذ قرارات هذا المجلس بأغلبية الاصوات .
٣- خضوع ميزانية الإمارة فيما يتعلق بايرادات الجمارك والنفط والطيران الى رقابة المجلس .
٤- توضع النفقات لتطوير الإمارة .
٥- ان تكون الاتصالات مع بريطانية عن طريق الحاكم دون تدخل المجلس .

عرف هذا المجلس باسم (المجلس الاعلى لدبي)، وانجز ما بين تشرين الاول ١٩٣٨ وأذار ١٩٣٩ عدد من الاصلاحات والانجازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وابرزها أنشاء ادارة منظمة في الامارة، وتنظيم الخدمات الكمركية بالشكل الصحيح، وتطوير التجارة الداخلية والخارجية، وفرض ضريبة قدرها ٢٠% على البضائع المستوردة، وتعيين مدير مجلس للميناء من ابناء الإمارة بدلاً من المدير الايراني، وتخصيص جزء من دخل الميناء للمشاريع الاجتماعية كخدمات الطرق والبلدية والتعليم فضلاً عن تقديم المساعدات لكبار السن والعاجزين عن العمل، وجعل جزء من ايرادات النفط لإنجاز بعض المشاريع الاقتصادية في الإمارة (٣٣) .

كانت هذه الحركة الاصلاحية السياسية تمثل اول نشاط سياسي اصلاحي في إمارات الساحل، على الرغم من انتهاء التجربة عام ١٩٣٩ وفشلها في مواصلة نشاطها نتيجة النزاعات الشخصية بين اعضاء المجلس والشيخ الحاكم، الذي لم تروق له هذه الاصلاحات

وسعيه الى افشال عمل المجلس بدعم من بريطانيا التي كانت تعمل على تعميق الخلافات ودعم الحاكم بأعتباره حليفاً قوياً لها يخدم مصالحها واهدافها (٣٤) .

ومن وجهة نظر الباحث، كانت هذه التجربة الانطلاقة الحقيقية للعمل السياسي الدستوري المبني على قواعد العلاقة بين السلطة والمجتمع، والتي تمثل في جوهرها الاسس الدستورية التي يجب ان تعمل بها السلطة، أو الحاكم، ويلتزم بها ويكون مسؤولاً امام المجتمع عن كل سياساته في السلطة، والسماح للمجتمع بأخذ دوره في العمل لإصلاح امارته وتطويرها وفق بناء مؤسسات حكومية تعمل لخدمة وتطوير الامارة، فضلاً عن الوقوف بوجه الحاكم والسلطة لأي تجاوز على صلاحياته كحاكم، وكما تبين في مطاليب المعارضة .. هذا من جانب ومن جانب اخر، عبرت هذه التجربة عن رفض السيطرة البريطانية وتدخلها بشؤون الإمارات المبنية على زرع التفرقة والخلافات بين ابناء المجتمع والسلطة من اجل تمرير مصالحها واهدافها السياسية .. لذلك كانت هذه التجربة مطالبة حقيقية لإيجاد دستور ينظم العمل الحكومي في الإمارة .

لم تستقر حال الإمارات العربية سياسياً، فمن جانب عدد المشيخات للإمارات العربية كانت غير منتظمة وتختلف بين فترة واخرى ، نتيجة حركات الانفصال، وما كانت تعانيه من حروب أهلية وصراعات قبلية واسرية استمرت حتى منتصف القرن الماضي، وبرزت مشكلة الحدود ما بين الإمارات بشكل واضح خلال هذه الفترة لتزيد الطين بلة في حدة الصراعات القائمة لتستمر حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ (٣٥) .

لم تكن هناك اية حدود سياسية بين الإمارات ، اي لم تكن هناك اي حدود معروفة، بمعنى اخر، اين تبدأ هذه حدود المشيخة وأين تنتهي، الامر الذي يزيد من تعقيد المشكلة ما بين الإمارات ، (٣٦) وهذا ناتج عن السياسة التي فرضتها بريطانيا في تفكيك الإمارات ، فمثلاً نرى ان حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط بن سلطان (١٩٢٨ – ١٩٦٦) كان يطالب بنصف إمارة دبي المجاورة له، في حين كان حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم يطالب بجزء من اراضي الشارقة المتاخمة لإمارته من الشرق وغيرها من النزاعات، كالنزاع ما بين الشارقة وعمان على منطقة المنامة، وانتزاع ما بين الفجيرة وعجمان، والنزاع ما بين رأس الخيمة والفجيرة الذي وصل حد عدم اعتراف حاكم رأس الخيمة بوجود الفجيرة (٣٧) .

شهدت خمسينيات القرن الماضي تطورات في الإمارات العربية انعكست على الكيان السياسي لها، فضلاً عن تأثيراتها والمباشرة على الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ابرزها هو ان الإمارات بدأت تحتك حضارياً مع العالم الخارجي، بعد ان ظلت تعيش تحت قيود العزلة التي فرضتها بريطانيا عن العالم الخارجي لسنوات طويلة، (٣٨) فمثلاً في هذ المرحلة التاريخية بدأت تزداد عملية التبادل التجاري بين موانيء الإمارات ودول أوربا والشرق الاقصى والبلاد العربية ، فضلاً عن تدفق اعداد من الخبراء العاملين في الشركات النفطية الاجنبية العاملة في الإمارات ، كما ان خلال هذه المرحلة ايضاً ازدادت رحلات حكام الإمارات الى خارج البلاد، خاصة الى الدول الاوربية، اما للعلاج أو الراحة، (٣٩)

كما شهدت هذه المرحلة هجرة اعداد كبيرة من ابناء الإمارات الى الدول الخليجية المجاورة التي ظهر فيها النفط مثل الكويت وقطر والبحرين للعمل فيها، كما ان عملية التعليم بدأت تزداد في هذه المرحلة، خاصة ظهور التعليم النظامي في بعض الإمارات ، كل هذه التغيرات والتطورات انعكست تأثيرها على الكيان السياسي للإمارات، ناهيك على ما تأثر به المواطن الإمارات ي من ظاهرة التقدم والتغيير الذي يجري في دول الخليج العربي المجاورة، وبعض البلدان العربية، لذلك بدأ يدرك معناها ويتحسس بواقعه المتخلف في جميع المجالات، (٤٠).

أعترف المعتمد البريطاني في الإمارات جي بي تريب G . B . Tripp بهذه التطورات والتغيرات السياسية عندما قدم تقريره الى الحكومة البريطانية موضحاً مدى تأثر المجتمع الإمارات ي بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في دول الجوار وبعض البلدان العربية ، عندما قـــال ((ان الاعلام الاذاعي العربي، ولا سيما من القاهرة التي تبث تدفقاً من البرامج المؤيدة للعرب والمعادية لبريطانيا، قد ترك انطباعاً قويا لدى ابناء الإمارات المصالحة وكان هناك عامل اخر لا يمكن الاستهانة به، الا وهو زيادة السفر الى الخارج من قبل جميع قطاعات المجتمع، فالحكام يذهبون الى الهند ولندن طلباً للعلاج، والى القاهرة ولبنان طلباً للمتعة والراحة، ويذهب التجار الى اوروبا والشرق الاقصى بحثاً عن فرص تجارية، وحتى البسطاء يذهبون الى بلاد مجاورة مثل الكويت طلباً للعمل، وان هذا السفر على مثل هذا النطاق لم يكن معروفاً قبل عام ١٩٤٥، لذلك ازداد عدد السكان المحليين الذين يشهدون التغيرات في اماكن اخرى ، وبدأ هؤلاء ينتقدون حالة التخلف لإماراتهم ، كما دخلت الافكار الاجنبية ايضاً على يد الوافدين الاجانب، وربما اكثر التأثير الذي سبب لنا قلقاً متزايداً هو تأثير المعلمين القادمين من فلسطين ومصر للعمل في مدارس الشارقة ودبي ورأس الخيمة، وان اعداداً متزايدة من السكان بدأوا يدركون الحاجة الى تحقيق التقدم على الرغم من قلة الموارد المتوفرة))(٤٢)

على اية حال هذه التطورات السياسية اجبرت السلطات البريطانية بعد اطلاعها على التقرير اعلاه على تغيير سياستها الداخلية وادركت خطورة الموقف، وبدأت تضغط على الحكام وتحذرهم من خطورة الاوضاع، خاصة وجود المعلمين والموظفين العرب في اماراتهم، (٤٣) ثم اقدمت على اتخاذ بعض الاجراءات التي تعدها بمثابة تغيرات سياسية مهمة في الإمارات ابرزها :-

١- تكون قوة ساحل عمان العسكرية Oman Levy (٤٤) .
٢- رسم الحدود الداخلية بين الإمارات لتوفير الامن والاستقرار .
٣- الاهتمام بشؤون التعليم والصحة وقوات الشرطة وفتح البنوك لتلبية حاجات التجار وانشطتهم الاقتصادية .
٤- تكوين مجلس حكام الإمارات المتصالحة (Trucial States Council) (٤٥) .

لقد كانت هذه التغيرات التي اقدمت عليها بريطانيا تمثل انتقالة مهمة في بنية الكيان السياسي للإمارات، فضلاً عن انها جاءت في وقت كان المجتمع يترقب الاحداث والاوضاع السياسية التي تمر بها منطقة الخليج العربي بشكل عام، والإمارات بشكل خاص، وما تنتظره هذه الإمارات من تغيرات في الانظمة السياسية الحاكمة، لذلك اعتبرت بريطانية هذه الاجراءات انجازاً، فضلاً عن انها ارادت ابراز سلطة الحكام لمواجهة الانتقادات والتهم التي توجه لهم، خاصة السيطرة على جميع شؤون السلطة .

وفي السياق ذاته، اقترح المعتمد البريطاني في دبي كريغ Grag عام ١٩٦٣ تأسيس لجنة استشارية في مجلس الإمارات المتصالحة يضم ممثلين عن حكام الإمارات يتولى تنسيق العمل في شأن المشاريع التنموية، ورفع توصياتها الى مجلس الحكام للمصادقة عليها وقد حصلت الموافقة على المقترح من قبل وزارة الخارجية البريطانية في ٤ شباط ١٩٦٤ ، وعقد اول اجتماع لهذه اللجنة في ٧ ايلول ١٩٦٤ في مقر بلدية دبي، وقد عبر المعتمد البريطاني في تقريره الى المقيم السياسي في البحرين ((ان هذا الاجراء يمثل خطوة مهمة على طريق اتحاد الإمارات المتصالحة)) (٤٦) .

شهدت منطقة الخليج العربي في ستينات القرن الماضي الكثير من الاحداث والتطورات السياسية التي رمت بظلالها على الإمارات العربية ، (٤٧) ومن اهمها هو قيام ارنولد ويلسون Arnold Willson ، (٤٨) رئيس وزراء بريطانيا في اوائل عام ١٩٦٧ بتصريح اعلن فيه عزم بريطانيا الانسحاب نهائياً من مستعمرة عدن والمحميات في مدة لا تتجاوز كانون الاول من العام نفسه، ثم عادت الحكومة البريطانية فأصدرت بياناً في كانون الثاني عام ١٩٦٨، اعلنت فيه الانسحاب من منطقة الخليج العربي كلها قبل عام ١٩٧١ (٤٩) .

الطريق الى الاستقلال والدستور :-

كانت الإمارات الخليجية، خاضعة كلها للاحتلال البريطاني حتى منتصف الستينات من القرن الماضي، وهو احتلال اتخذ شكل المحميات المباشرة، تارة، وشكل الارتباط بمعاهدات التحالف تارة اخرى كما بينا، وحين بدأ النفوذ البريطاني يضعف تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بدأت هذه المحميات (الإمارات) تتطلع نحو التحرر والاستقلال (٥٠) .

في حين يرى الباحث، انه بعد صدور بيان الحكومة البريطانية الثاني عام ١٩٦٨، المشار اليه، ظهرت بوادر ونوايا لدى حكام الإمارات الخليجية اتجاه الوحدة والاستقلال، خاصة وان الوضع السياسي في المنطقة لايزال غير مستقر ومعظم حكام الإمارات لا يعرفون ماذا سيحل بالمنطقة بعد الانسحاب البريطاني ، والذي كان يمثل مفاجئة لهم ، لذلك اتجه حكام الإمارات جدياً نحو الاتحاد الذي يمثل الضمان الحقيقي للاستقلال وتكوين انظمة سياسية لها مكانتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وتتطلع لإقامة حياة مستقرة في ظل دولة تكتمل فيها مقومات القوة البشرية ووفرة الموارد التي لا يحققها

استمرار التجزئة التي تعيشها في ظل الاحتلال البريطاني، علماً ان أحد الباحثين قد اشار ان التفكير في اقامة اشكال التعاون بين إمارات الخليج ، قد سبق الواقع صدور البيان البريطاني في عام ١٩٦٨ (٥١) .

جاءت الخطوة الحاسمة في طريق الاستقلال في مبادرة الشيخ زايد بن سلطان، (٥٢) حاكم أبو ظبي، الذي سبق الجميع بإيجاد نوع من التفاهم والتلاقي بين حكام الإمارات لدراسة الموقف المحرج للإمارات وايجاد وسائل وطرق تحمي الإمارات وتعطي لها مكانتها ووجودها السياسي في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ الإمارات ، فقام الشيخ زايد بزيارة إمارة دبي يوم ١٩ كانون الاول، ٩٦٨ ، واللقاء مع الشيخ راشد بن سعيد ال مكتوم ، وصدر بيان مشترك بتوقيع الحاكمين اعلن فيه قيام اتحاد فيدرالي بين إمارتيهما ويدعو حكام الإمارات المتصالحة لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه، فضلاً عن دعوة كل من قطر والبحرين للانضمام والتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق على خطوة موحدة يتفق عليها الجميع (٥٣) .

وافقت جميع الإمارات على هذه الخطوة، وعقد اول اجتماع لهم ضم حكام الإمارات التسعة (أبو ظبي – دبي – الشارقة – رأس الخيمة – أم القيوين – الفجيرة – عجمان – قطر – البحرين) في دبي للفترة من ٢٥ – ٢٧ شباط ١٩٦٨، تمخض الاجتماع عن صدور بيان مشترك اعلنوا فيه قيام اتحاد فيدرالي بينهم جميعاً سمي باتحاد الإمارات العربية، وكما جاء في البيان، تحقيقاً لرغبة شعوب المنطقة في توفير الاستقرار وتأمين الدفاع الجماعي عن كيانها، وصيانة امنها وسلامتها (٥٤) .

أشار أحد الباحثين معلقاً على قيام هذا الاتحاد، وهي من وجهة نظره الشخصية، ان هذا الاتحاد جاء رغبة شخصية من قبل الحكام، اي تكوين اتحاد شخصي لتنسيق سياساتهم الخارجية والدفاعية والاقتصادية والوقوف ضد التدخلات الاجنبية التي قد تحدث بعد الانسحاب البريطاني (٥٥) .

ومن وجهة نظر الباحث، أنها خطوة صحيحة تنم عن وعي عال لدى الشيخ زايد لما تحيط المنطقة من اوضاع خطرة لابد من مواجهتها بتعقل ودراية وذكاء سياسي يؤمن للمنطقة مستقبلها، والفضل يعود الى الحكمة التي يمتلكها الشيخ زايد وقدرته على القيادة في مثل هذه الظروف .

وهذا ما عبر عنه أيضاً أحد الباحثين الذين عاصروا الشيخ زايد في هذه الفترة عن قرب، عندما وصف الحالة بالقول ((إن تولي الشيخ زايد بن سلطان القيادة كان قد رسم نقطة تحول تأريخي ليس في تأريخ أمارته الصغيرة فحسب، بل في تاريخ منطقة الخليج العربي والتاريخ العربي المعاصر ايضاً، لان الشيخ زايد رجل مستنير العقل يمتلك من حكمة العرب وذكاء الفطرة ما يميزه بقدرة القيادة الفريدة ونظرة بعيدة المدى ونزعة عصرية متطورة منفتحة على العالم)) (٥٦).

جاء في نص البيان المشترك الذي صدر بعد اول اجتماع للحكام جملة من النصوص المهمة التي تمثل الاساس والملامح الرئيسية لإعداد دستور لهذا الاتحاد التساعي أبرزها :-

أولاً : تنظيم سلطات الاتحاد بموجب تكوين مجلس اعلى يشرف على شؤون الاتحاد يتكون من حكام الإمارات التسعة يكون مسؤولاً عن وضع ميثاق كامل ودائم (دستور) للاتحاد يرسم سياسة الاتحاد في مختلف المجالات، فضلاً عن اصرار القوانين الاتحادية الضرورية على ان تصدر بالاجتماع .

ثانياً : يشكل مجلس للاتحاد يعاون المجلس الاعلى في سلطاته وهو يمثل الهيئة التنفيذية للاتحاد ويمارس اختصاصاته وفق توجيهات المجلس الاعلى وقوانين الاتحاد، ولا تعتبر قرارات مجلس الاتحاد نهائية الا بعد مصادقة المجلس الاعلى .

ثالثاً : تكوين محكمة عليا للاتحاد تسمى المحكمة الاتحادية العليا بموجب قانون يحدد طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصها .

رابعاً : تشكيل مجلس وطني يضم ممثلين عن كل إمارة يتولى المهام التشريعية للاتحاد.

وقد حدد البيان تاريخ العمل بهذه الفقرات من ٣٠ اذار ١٩٦٨، على ضوء الانظمة المتبعة في كل إمارة عضو في هذا الاتحاد لحين وضع ميثاق للنظام الكامل والدائم للاتحاد (دستور) (٥٧) .

تواصلت اجتماعات الاتحاد التساعي بين حكام الإمارات طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١ ، تخللتها الكثير من الصعوبات والمشاكل السياسية، ابرزها مشكلة التمثيل لعضوية المجلس الوطني الاتحادي، أو صيغة التصويت أو اختيار العاصمة الاتحادية وغيرها من القضايا التي اعاقت استمرار قيام هذا الاتحاد وانسحاب كل من قطر والبحرين منه واعلان استقلالهما، (٥٨) وبعد اعلان انسحاب قطر والبحرين، اجتمع حكام الإمارات الستة (أبو ظبي – دبي – الشارقة – أم القيوين – عجمان – الفجيرة) وأعلنوا قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٨ تموز ١٩٧١ ، بعد ان تأخر انضمام إمارة رأس الخيمة الى الاتحاد حتى العاشر من شباط ١٩٧٢ ، (٥٩) ليصبح كيان الدولة السياسي يضم سبع إمارات .

جدلية النظام السياسي والدستور :-

على الرغم من كل الظروف والمواقف المحلية والعربية والدولية، اعلنت قيام دولة الإمارات في ٢ كانون الاول ١٩٧١، لتصبح حقيقة ملموسة وواقعاً سياسياً على الخارطة السياسية لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية (٦٠) .

يعتقد الباحث، أن تجربة اتحاد الإمارات تقودنا الى حقيقة محدودة هي، ان بنية الدولة ليست بسيطة وسهلة، وانما هي التقاء بين عدد من بنى ما قبل الدولة ذات الشخصية المتحدة اجمالاً، وقد اجتمعت لتشكل دولة واحدة في اطار اتحادي يعطي قدراً من الاستقلالية الى هذه

الوحدات... هذا من جانب، ومن جانب اخر ان الحجم والمساحة والسكان لكل ادارة من إمارات الدولة لا يكون اساساً متيناً لقيام دولة بحد ذاتها، ولها كيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي القوي الذي من خلاله تتمكن من مواجهة التحديات (وهذا ما موجود في الإمارات الصغيرة مثل عجمان وام القيوين والفجيرة) الذي كان انضمامهم للاتحاد خطوة صحيحة لجمع هذه الكيانات المبعثرة مساحة وسكاناً واقتصاداً لتكوين دولة واحدة .

أصدرت الإمارات العربية المتحدة الدستور المؤقت في ١٨ تموز ١٩٧١ ، وتم التوقيع عليه من قبل حكام الإمارات (باستثناء إمارة رأس الخيمة)، وقرروا أن يبدأ العمل به اعتباراً من ٢ كانون الاول ١٩٧١ وهو اليوم الذي اعلن فيه ميلاد الدولة الجديدة (٦١) .

لقد تغيرت ملامح النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالأخص بعد اكتشاف النفط وتصديره، ولاشك في ان الثروة النفطية للدولة الجديدة كانت وراء سرعة الاعتراف بها ودخولها المجتمع الدولي (٦٢) .

لقد وصف أحد الباحثين النظام السياسي لدولة الإمارات بأنه يقوم على الدستور المؤقت الذي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات، وحسب ما حددتها المادة (٤٥) من الباب الرابع من الدستور والتي نصها ((تتكون السلطات الاتحادية من المجلس الاعلى – رئيس الاتحاد ونائبه – مجلس الوزراء الاتحادي – المجلس الوطني الاتحادي – القضاء الاتحادي)) (٦٣) .

لقد اثار النظام السياسي للدولة جدلاً بين الباحثين، البعض اعتبره صنيعة كونفدرالية، (٦٤) والبعض الاخر يعتبره نوع من الكيان السياسي الاتحادي الضعيف الذي يتكون من كيانات سياسية ضعيفة، بدلاً من ان يكون دولة اتحادية تذاب فيها هذه الكيانات، لذلك فهي تمثل اكثر من كونفدرالي من الفيدرالي، (٦٥) في حين اعتبر اخرون ان النظام السياسي لدولة الإمارات يمثل نموذج للصيغة الاتحادية الفيدرالية ، اي نظام اتحادي مركزي (٦٦).

ومن هذه الآراء ووجهات النظر التي ناقشت اشكالية النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات، يعتقد الباحث ان نظام الدولة اشبه بنظام كونفدرالي يتكون من سبع إمارات صغيرة تتشابه من حيث التكوين الجغرافي والتاريخي واللغوي والديني، كما انها تتشابه انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكمها قبائل مختلفة كانت تتنافس سياسياً، الا انها تختلف في حجمها وعدد سكانها وحتى مواردها، والدليل على ذلك، ان النفط في إمارة أبو ظبي يشكل حوالي ٨٥% من انتاج الدولة في عام ١٩٧١ ، وإمارة دبي حوالي ١٠% وإمارة الشارقة ٥% من الانتاج الكلي، في حين كانت الإمارات الاخرى فقيرة تعتمد على مساعدات الإمارات النفطية لها (٦٧) .

اعترف الدستور المؤقت بهذه الفروقات السياسية والاقتصادية من خلال معادلة دقيقة منحت لكل حاكم حرية كبيرة في ادارة شؤون إمارته الداخلية، كما نصت فقراته على بقاء الثروات العامة والموارد الطبيعية مملوكة لشعب الإمارة وليس لمجموع الإمارات، (٦٨) لذلك نرى أن الدستور جاء بصيغ قانونية متوازنة، اتفق عليها المستشارون العرب لحكام الإمارات، على الرغم من انه لم يعالج موضوع الوحدة بل حافظ على الكثير من الامتيازات والحقوق التي تعطي حكام الإمارات التمتع بها في اماراتهم، بما في ذلك حق كل إمارة في امتلاك الثروات الموجودة في الإمارة (٦٩) .

يتضح من هذا، ان النفط في بعض الإمارات، فضلاً عن التقاليد القبلية كانت ضد فكرة الفيدرالية، وعطلت قيام وحدة فيدرالية، وان النفط كان المحفز على قيام الاتحاد الذي جاء اقرب الى كونفدرالية للدولة الاتحادية، فلولا النفط لما استطاعت إمارة أبو ظبي مثلاً من اقامة المؤسسات الاتحادية مثل الهيكل الاداري، والانظمة السياسية والدبلوماسية والخدمية ، كما انها كانت الممول الرئيسي للاتحاد ٠ (٧٠)

حاولت الحكومة المركزية فرض مركزيتها الاتحادية على الحكومات المحلية في الإمارات ، من خلال اصدار العديد من القوانين الاتحادية والقرارات الوزارية الا ان ذلك لم تفلح وعجزت عن تثبيت سيطرتها ومركزيتها، واحد الباحثين اشار الى ان ذلك يعود الى ضعف الخبرة السياسية للقيادة المركزية والسلطة السياسية العليا التي تتولى ادارة الدولة الحديثة (٧١) . فضلاً عن ذلك، ان الدستور المؤقت جاء في بعض فقراته مواد لتنظيم العلاقات ما بين الإمارات، وهي تمثل اعلى درجات ما أتفق عليه بين حكام الإمارات في هذه المرحلة من التطوير السياسي للدولة (٧٢)

لقد اقر الدستور الإمارات ي المؤقت في المادة (٤٥) الباب الرابع المؤسسات السياسية التي تقع عليها مسؤولية الدولة، وفق الصلاحيات والاختصاصات الدستورية، كالمجلس الاعلى للاتحاد الذي يمثل اعلى سلطة ويتمتع بصلاحيات واسعة تشريعية وتنفيذية (٧٣) وبعبارة اكثر دقة ووضوح، ان هذا المجلس يعتبر المؤسسة السياسية التي تتولى رسم السياسة العامة للدولة ، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات، والموافقة على تعيين رئيس مجلس الوزراء وقبول استقلاليته، وإعفاءه من منصبه، فضلاً عن تعيين رئيس قضاة المحكمة الاتحادية العليا، وقبول استقالاتهم، وكذلك حق الرقابة العليا على شؤون الاتحاد (٧٤). ومن جانب اخر استمر المجلس الاعلى بعقد اجتماعاته الدورية في العاصمة الاتحادية المؤقتة (أبو ظبي) لان الدستور المؤقت اقر انشاء عاصمة للاتحاد في منطقة تقع ما بين إمارة أبو ظبي وامارة دبي اطلق عليه اسم (الكرامة) (٧٥) .

كما اقر الدستور المؤقت تشكيل مجلس الوزراء الذي يضم رئيس المجلس ونائبه وجميع الوزراء وهو يتحمل مسؤولية تصريف جميع شؤون الاتحاد الداخلية واحالتها الى المجلس الوطني الاتحادي، فضلاً من صلاحيته في المجال السياسي من خلال اقرار المعاهدات واعلان الحرب الدفاعية، وإعلان الاحكام العرفية، اما في المجال التنفيذي، فله الحق في متابعة تنفيذ السياسة العامة للحكومة الاتحادية والاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم، وتعيين وعزل الموظفين الاتحاديين، ومراقبة الإدارات والمصالح العامة للاتحاد (٧٦) .

اما المجلس الوطني الاتحادي ، فهو يمثل المؤسسة الاستشارية السياسية في الدولة، وذلك لان دوره في العملية التشريعية محدود جداً، ودوره شبه معدوم في مراقبة السلطة السياسية التنفيذية (٧٧). كذلك اقر الدستور تشكيل القضاء الاتحادي الذي يشمل المحكمة الاتحادية العليا والمحاكم الاتحادية الابتدائية، وتختص هذه المحاكم في النظر في النزاعات التي قد تحدث ما بين الإمارات الاعضاء وبين الإمارات وحكومة الاتحاد، فضلاً عن النظر في دستورية القوانين التي تصدرها الدولة، وتفسير الدستور، ومسائلة الوزراء وكبار موظفي الدولة، والنظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد أو الامن الداخلي والخارجي ، وجرائم التزوير للكتب والاختام ، وجرائم تزييف العملة (٧٨) .

تداخل الصلاحيات الدستورية :-

لقد منح الدستور المؤقت الإمارات السبع الاعضاء في الاتحاد جميع السلطات التي لم ترد في الدستور الاتحادي أو بالنسبة لصلاحيات السلطة الاتحادية هي حصراً تكون في :- الشـؤون الخارجية – الدفاع – القوات المسـلحة – حماية أمن الاتحاد الخارجية والداخلـية – شؤون الامن والنظام والحكم في العاصمة – مالية الاتحاد وتشمل الضرائب والرسوم والعوائد الاتحادية – المراقبة الجوية – تراخيص الطيران – التعليم – الصحة – النفوذ والعملة – الجنسية الاتحادية – الاقامة (٧٩) .

وتنظيم العلاقة بين الاجهزة المركزية للسلطة الاتحادية وبين الاجهزة المحلية في إمارات الدولة، وضع الدستور المؤقت الصيغ العلمية لهذه العلاقة أو التي ترتكز بشكل اساسي على تدعيم السلطة المركزية الاتحادية على السلطة الإمارات، في حين يرى الباحث على العكس من ذلك، كونه ساهم في المحافظة على استقلالية الإمارات ومنحها الصلاحيات الذاتية على حساب سلطة الاتحاد، وهذا ما أكده أحد الباحثين في دراسته لهذه العلاقة (٨٠) .

من جانب اخر، منح الدستور المؤقت صلاحية التشريع للاتحاد في الشؤون التالية :-

علاقة العمل والعمال – التأمينات الاجتماعية والملكية العقارية – نزع الملكية للمنفعة العامة – تسليم المجرمين – التأمين بأنواعه – حماية الثروة الحيوانية والزراعية – التشريعات المتعلقة بقوانين الجزاء والمعاملات التجارية، وحماية الملكية الادبية والفنية والصناعية وحقوق المؤلفين، واستيراد الذخائر مالم تكن لاستعماله للقوات المسلحة التي لا تدخل في اخصاصات الاتحاد الفنية، وتحديد المياه الاقليمية، وتنظيم الملاحة في البحار (٨١) .

لقد بين الدستور المؤقت في (المادة الثانية)، ان الاتحاد يمارس سيادته على جميع الاراضي والمياه الاقليمية داخل الحدود الدولية للإمارات الاعضاء وفي الوقت نفسه اعطى في (المادة الثالثة) الإمارات الاعضاء حق ممارسة السيادة على اراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد (٨٢) ومن جانب اخر حدد الدستور المؤقت في (مادته الخامسة) ان يكون للاتحاد علمه وشعاره ونشيده الوطني، في حين نصت المادة نفسها على منح الإمارات الاعضاء حق الاحتفاظ بعلمها الخاص واستخدامه داخل اقليمها (٨٣) .

وتأكيداً لتداخل العمل بين السلطة الاتحادية وصلاحيات الإمارات الاعضاء، ورد في (المادة الحادية عشر) من الدستور وتأكيد وحدة الإمارات في المجال الاقتصادي، عندما اشارت ان الإمارات تشكل وحدة اقتصادية وكمركية بموجب القوانين الاتحادية، واكدت على حرية انتقال رؤوس الاموال، وان مرور جميع البضائع بين الإمارات الاعضاء مكفولة، ولا يجوز تقييدها الا بقانون اتحادي، مع الغاء جميع الضرائب والرسوم والعوائد المفروضة على البضائع المنقولة من إمارة الى اخرى، في حين اعتبرت المادة الثالثة والعشرون من الدستور الثروات والموارد الطبيعـــية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استقلالها لمصلحة الاقتصاد الوطني (٨٤) .

اما في المجال المالي حددت (المادة ١٢٧) من الدستور تخصيص نسبة معينة من الموارد السنوية لكل إمارة لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للاتحاد الا ان ذلك لم يطبق بشكل فعلي حتى عام ١٩٧٦، اذ تحملت إمارة أبو ظبي خلال هذه الفترة كل ميزانية الحكومة الاتحادية (٨٥) .

اما الجانب العسكري، فقد منحت (المادة ١٣٨) من الدستور المؤقت مسؤولية القوات المسلحة وقوات الامن الى مجلس الوزراء الاتحادي امام رئيس الاتحاد والمجلس الاعلى، بالمقابل اعطت المادة ١٤٢ من الدستور للإمارات الاعضاء حق تكوين قوات مسلحة محلية قادرة ومجهزة للدفاع عن الاتحاد وعند الحاجة (٨٦) .

وقد اصدر الشيخ زايد بن سلطان الى نهيان رئيس الاتحاد والدولة ، القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧١ في الحادي والعشرين من كانون الاول ١٩٧١ قانون القوات المسلحة الاتحادية الذي

نص في المادة الخامسة منه ما يلي ((لا يجوز لقوة الاتحاد التدخل في الشؤون الداخلية لاية إمارة عضو في الاتحاد الا في الاحوال المنصوص عليها في الدستور المؤقت)) (٨٧) .

ولتشكيل السلطة العسكرية العليا في الدولة ، صدر القانون الاتحادي رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٢، يتكون المجلس الاعلى للدفاع من رئيس الاتحاد رئيساً له وعضوية نائب رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والمالية والداخلية، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس الاركان العامة، حسب ما جاء في المادة الثانية، فيما يتولى رئيس المجلس الاعلى للدفاع منصب القائد العام للقوات المسلحة كما جاء في المادة الثالثة (٨٨) .

إن صدور الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، وما صدر بموجبه من مراسيم وانظمة وقوانين اتحادية، قد جعل العلاقة بين السلطة الاتحادية والحكومات المحلية للإمارات الاعضاء، غير مرتبطة وغير منسجمة، ولم توجد بينهم صيغة اتحادية مركزية الامر الذي واجهت النظام السياسي كثير من المشاكل والمعوقات التي كادت ان تهدد كيان الدولة بالسقوط والفشل، وقد شخص أحد الباحثين هذه الحالة، ان السبب في ذلك يعود الى العقلية القبلية التي كانت الصفة المتميزة في حكم الإمارات المتنوعة، (٨٩) وقد فشلت هذه العقلية من امتصاص واستيعاب اي طريقة لفكرة الحكومة الحديثة المركزية، على اساس دستور مكتوب ومؤسسات اختصاصية وادارة كفوءة وصناعة قرار سياسي مبني على مفاهيم حديثة تتناسب مع الحالة الجديدة للدولة (٩٠) .

يعتقد الباحث، أن الإمارات العربية المتحدة كانت بعد الاستقلال غير قادرة على استيعاب الموقف الجديد بصورة جاهزة، ولم تكن ايضاً قادرة ومؤهلة على قيادة العملية السياسية والصيغ الجديدة التي اقرها الدستور المؤقت، وذلك لضعف كادرها الاداري والفني وعدم امتلاكها في هذه الفترة الكوادر القيادية السياسية خاصة من ابناء الوطن، لقيادة المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية الجديدة التي اوجدتها الحالة الجديدة، والدليل على ذلك اجاز القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٧٣ وحسب المادة (١٥) تعيين موظفين من غير ابناء البلد في الوظائف الحكومية الدائمية، كما اجاز القانون لمجلس الوزراء استعارة الموظفين من الحكومات العربية والاجنبية والهيئات الدولية لمدة اربع سنوات بناءاً لحاجة الوزارات والمؤسسات في الدولة (٩١) والذي اثر على النظام السياسي للدولة في عملية تطبيق الدستور وبنوده (٩٢) .

أن عملية التداخل السياسي والدستوري، خلق مشكلة تنظيمية للحكومة الاتحادية هي حالة الازدواجية في النشاط والعمل الاداري للوزارات الاتحادية والاجهزة المحلية في الإمارات

المختلفة، كما هو الحال في إمارة أبو ظبي، اذ كان لها مجلس وزراء خاص بها تشكل بموجب القانون رقم (١) في الاول من تموز عام ١٩٧١، وهو يمثل أول مجلس وزراء في تاريخ الدولة وامارة أبو ظبي، ضم ١٥ وزارة حسب المادة ٥ من القانون، كما صدر نظام رقم (١) لنفس السنة في ٢٨ تموز تضمن النظام الداخلي لمجلس الوزراء في الإمارة (٩٣). فحتى عام ١٩٧٣ كانت إمارة أبو ظبي تصدر الى جانب المراسيم الاتحادية مراسيم وقرارات أميرية لإمارة أبو ظبي، تتضمن جميع الامور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والدبلوماسية التي تهم نشاط الإمارة (٩٤) .

كما ان إمارة دبي كانت تضم مؤسسات مستقلة خاصة بها ومرتبطة بشكل مباشر بحاكم الإمارة، ويبدو ان حكومة دبي كانت لا ترغب بالسماح للمؤسسات الاتحادية ان تشغل اكثر المناصب الضرورية في الإمارة، وقد سمحت فقط لدوائر الخدمات الضرورية، كانت تطمح بوزارات اكثر وان يكون مقر عملها في إمارة دبي (٩٥) .

عجز مجلس الوزراء الاتحادي، ووقف حائراً امام كثير من القضايا المعقدة، الناتجة من التداخل والعمل في الصلاحيات الدستورية والسياسية الاجهزة الحكومية، لقلة الخبرة، السياسية والادارية والفنية وظل مجلس الوزراء غير قادر على التغلب عليها، على الرغم من نجاحه في السنة الاولى من اكمال بناء الوزارات الحكومية التي اصبحت قادرة على تقديم الخدمات للمواطن الإمارات ي لتحسين احواله الاقتصادية والاجتماعية (٩٦) .

كان من اخطر القضايا التي واجهت مجلس الوزراء الاتحادي هو التداخل بين حكومة أبو ظبي المحلية والحكومية الاتحادية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة التي هي من اختصاص الحكومة الاتحادية، الا ان حكومة أبو ظبي كانت في هذا الجانب هي الاكثر سلطة، وهذا لم ينسجم مع توجهات مجلس الوزراء الذي يرأسه، الشيخ مكتوم بن راشد ال مكتوم ولي عهد دبي، ولا ينسجم ايضاً مع القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء الذي صدر في ٤ شباط ١٩٧٢ ، (٩٧) والذي عدل بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ في ١٠ تشرين الاول ١٩٧٤ ، (٩٨) ويرى أحد الباحثين، ان نشوء الجهاز الاداري للدولة ارتبط بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ (٩٩) .

لقد تبين للباحث، أن التغييرات التي اوجدها النفط وخاصة التنظيمات السياسية والادارية في بعض الإمارات النفطية، ولا توجد مثلها في الإمارات غير النفطية (خاصة في سنوات الاستقلال الاولى) وبقت بعض الصيغ القديمة هناك وانها تحتاج الى وقت لتصل اليها هذه الوسائل والصيغ الادارية والتنظيمية الحديثة، الامر الذي خلق فجوة كبيرة في التعامل

الاداري والفني والقانوني، حتى على مستوى الفرد الإمارات ي نفسه، اي بعبارة اكثر دقة، كان هناك فرق في التعامل والتقبل للوسائل الادارية والتنظيمية الجديدة .

لماذا هذا الفرق، الجواب هو ان الإمارات النفطية كانت من خلال التعامل وتواجد الخبراء الوافدين الاجانب استطاعت ان تستثمرها في المجالات الادارية والتنظيمية وان تبني لها اسس ادارية جديدة ، كما اتاح لها الفرصة وان كانت لفترة زمنية بعيدة من تدريب واعداد وتأهيل كوادر وطنية لكسب الخبرة الفنية والادارية .

لذلك نــرى ان لمجلس الوزراء لم يتمكن من وضع صيغ تتناســب مــع هــذه الحالة وجعلته يواجــه اتهامات من قبــل خصوم الاتحاد، الذين شــنوا هجوماً على المؤسســات الاتحادية، متهمين مجلس الوزراء بالكسل والضعف وتأخيره لتنفيذ المشاريع واستخدامه اساليب ادارية دخيلة وخاطئة (١٠٠) .

لقد اعطى الدستور المؤقت الحق بالرقابة الاتحادية على التشريعات والانظمة والقوانين الصادرة في إمارات الدولة، اذ خول السلطات الاتحادية الطعن بعدم دستورية التشريعات الصادرة من احدى الإمارات لمخالفتها الدستور الاتحادي المؤقت أو القوانين الاتحادية ، كما ورد في المادة ٩٩ ، الفقرة الثانية، (١٠١)، في حين منح الدستور الاعضاء فيه جميع السلطات التي لم يعهد بها في هذا الدستور على ان تكون التشريعات القانونية والادارية والتنفيذية لمختلف المجالات منسقة ولا تتعارض مع الدستور (١٠٢) .

ورغم صدور الدستور المؤقت، كانت كل إمارة من إمارات الاتحاد تمارس حق الاتصال بالدول الخارجية، وتكوين علاقات مع اية دولة، وهناك اتصالات وزيارات رسمية بين المسؤولين في هذه الإمارات والدول الاجنبية وبشكل خاص مع (باكستان وايران وبريطانيا) (١٠٣) من جانب اخر كانت الإمارات تمتلك قوات دفاع محلية ترتبط بشكل مباشر مع الحاكم، لها نظامها وصلاحيتها داخل الإمارة ، فضلاً عن ذلك هناك محاكم قضائية مستقلة في كل إمارة، وهناك مكاتب للبريد والاتصالات مستقلة ايضاً، كما ان هناك نظام تعليمي خاص يرتبط بدوائر التربية والتعليم في المجالس المحلية ، والاكثر من ذلك، هناك وزارات للتربية والتعليم في إمارتي دبي وابو ظبي، ومثلها لقطاع الصحة تدار من قبل ادارات محلية بموجب انظمة مستقلة في كل إمارة ، فضلاً عن دوائر الكهرباء والماء فهي الاخرى مرتبطة بالمجالس البلدية في كل إمارة (١٠٤) .

لم تتغير الحالة وبقت السلطات السياسية للحكومة المركزية في سنوات البحث عاجزة عن تثبيت مركزيتها، على الرغم من صدور العديد من القوانين والقرارات الوزارية الاتحادية،

والمواد التي وردت في الدستور المؤقت لتنظيم العلاقة بين إمارات الاتحاد هي اقصى ما يمكن الاتفاق عليه بين حكام الإمارات في المرحلة الاولى من استقلال الدولة وتطور كيانها السياسي .

((الخاتمة))

إن طبيعة السلطة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة تقودنا الى حقيقة محددة هي ان الكيان السياسي للدولة ليس بسيطاً وسهلاً، وانما هو التقاء واتحاد بين عدد من الكيانات اجتمعت لتشكل دولة واحدة في اطار اتحادي يعطي قدراً محدداً من الاستقلالية الى هذه الوحدات، هذا من جانب ومن جانب اخر، ان الحجم والمساحة والسكان لكل إمارة من إمارات الدولة لا يكون اساساً مبيناً لقيام دولة بحد ذاتها، لها كيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي القومي الذي من خلاله تستطيع ان تواجه التحديات في العصر الحديث كما هو في الإمارات الصغيرة مثل عجمان وام القيوين والفجيرة الذي كان انضمامهم للاتحاد خطوة في الطريق الصحيح لجمع هذه الكيانات المبعثرة (مساحة وسكان واقتصاد) .

لقد كان اعلان الدستور المؤقت هو البداية الحقيقية للحياة السياسية الدستورية لهذه الإمارات أو الدولة الاتحادية بعد ان كانت ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات خاصة (كما مر بالبحث) لذلك عندما أعلن الدستور المؤقت للدولة لتنظيم العمل والحياة السياسية فيها، واجه جملة من المشاكل والمصاعب التي اثرت على النظام السياسي، وقد توصل الباحث الى عدة نتائج كانت سبب في تأخير أو انجاح تطبيق الدستور خلال فترة البحث ابرزها :-

اولاً : لم يلتزم حكام الإمارات بما جاء به الدستور المؤقت من مواد، وظلوا يمارسون العمل بالأنظمة والقوانين التي كانت تصدرها حكوماتهم المحلية في كل إمارة بما يخدم مصالحهم .

ثانياً : اعتبر بعض حكام الإمارات ان الدستور جاء بصلاحيات للسلطة السياسية المركزية العليا كالمجلس الاعلى ومجلس الوزراء ورئيس الاتحاد ونائبه، هو اضعاف لصلاحياتهم في اماراتهم وسحب تلك الصلاحيات منهم ، وتعتبرون ذلك تقليل من هيبتهم وقوتهم امام شعوبهم ، فضلاً عن اعتبار ذلك تدخل في شؤونهم الداخلية .

ثالثاً : وفي نفس السياق، كان النفط واستثماره في بعض الإمارات قد ادى الى تغذية النعرات والزعامات المحلية وزيادة الاطماع، وكان سبب في دفع كل من البحرين وقطر الى خروجهم من الاتحاد واعلان استقلالهم، ومن جانب اخر كان ظهور النفط في بعض الإمارات قد أوجد شعور الاستغلاء والاستغناء لدى من ظهر عندهم النفط، وأوجد شعوراً بالمرارة لدى من حرموا من تلك الثروة، أو في البداية ارتبط النفط كعوائد خاصة لشيوخ الإمارات، حتى أوشك ان يكون من قبيل الثروة الخاصة، وحرص البعض ان لا يشاركهم أحد في تلك الثروة .

رابعاً : وجود النفط في بعض الإمارات اثار حالة من التنافس والغيرة بين حكام الإمارات والذي خلف نوع من التباين الاقتصادي ما بين الإمارات والتفاوت الكبير في الثروة، وبالتالي اصبح النفط يشكل عامل معرقل للاندماج والتنظيم السياسي ما بين الإمارات .

خامساً: هناك ايضاً عامل مهم كان سبب في اضعاف الكيان السياسي أو الدستوري في بداية تكوين الدولة، هو الروح العشائرية وما تنطوي عليها الانفرادية والتشرذم والتنافس على رئاسة الاتحاد ورئاسة الوزراء، أو اي موقع وزاري أو وظيفي في الدولة .

سادساً: أظهر البحث ان تطبيق الدستور المؤقت قد اثار ظاهرة التداخل والازدواجية في العمل التنظيمي للدولة ما بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في بعض الإمارات مثل إمارتي أبوظبي ودبي، وكان هناك تقاطع وعدم انسجام ما بين الوزارات الاتحادية والوزارات المحلية .

على اي حال لابد من ان نشير ان اعلان الدستور المؤقت في دولة الإمارات العربية المتحدة كان يعد بمثابة الخطوة الصحيحة والمتقدمة في بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية رغم الصعوبات التي واجهت الدولة الكثير من المعالم السائدة في السلطة، ابرزها اختفاء التحالف الثلاثي (الشيوخ الحكام + رؤساء القبائل + التجار) المدعوم من بريطانيا، الى ظهور السلطة السياسية الدستورية ومؤسسات الحكومية المركزية كالجيش والشرطة والقضاء وهذا يعني تقوية الدولية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

المصادر والهوامش

1- J . B Millies , Countries and Trides of the Persian Gulf , London , 1960 , P. 211

2- AbdulAmer Amin ,British interests in the Gulf ,London , 1970,P.112 .

٣- صالح محمد العابد ، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٨٢٠ ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٦٩

٤- عبد القوي فهمي محمد ، القواسم، نشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والاجنبية ١٧٤٧-١٨٥٣ ، مطبعة راس الخيمة ، رأس الخيمة ، ١٩٨١ ، ص ١٧٣ .

٥- بدأت بريطانيا احتلالها للإمارات فعلياً في عام ١٧٦٣ حيث انشات شركة الهند الشرقية الانكليزية مقراً لها في بوشهر على الجانب الايراني من الخليج ، وبعد ان استطاعت

من القضاء ومنافسيها من الهنولنديين والفرنسيين والاتراك ، وطدت نفوذها خلال القرن الثامن عشر في ساحل الإمارات والخليج العربي ، للمزيد ، ينظر ؛

Husain M. ALbabarna , the Arabian Gulf States , Second Revised Edition, Beirut , 1975 . P. 47 .

٦- عن هذا الموضوع يمكن مراجعة ، جي بي كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠ ، ترجمة محمد امين عبد الله ، الجزء الاول ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٧٩ ، ص ١١٥

٧- نفذت الحملة الاولى عام ١٨٠٥ تبعتها الحملة الثانية عام ١٨٠٩ والثالثة ١٨١١ تمكنت فيها بريطانيا من تنفيذ عقد الاتفاقيات مثل اتفاقية عام ١٨١٤ ، للتفاصيل ينظر ؛ ج-ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التأريخي ، ترجمة مكتب ديوان حاكم قطر ، مطابع العروبة ، قطر ، ١٩٦٧ ، الجزء الاول ، ص ٢٨٣ ، الجزء الثاني ، ص ٩٧٧ .

8-Donald Hawley ,The Trucial States , Allen & Unwin , London , 1970. P.99

٩- تم توقيع هذه المعاهدات من قبل حكام الإمارات في مدينة راس الخيمة خلال الفترة ما بيـــن ٦-١٥ كانون الثاني عام ١٨٢٠ تضمنت تعهد الحكام بتسليم جميع القلاع والمدافع والاسرى الهنود ، فقد وقع كل من سلطان بن جعفر القاسمي حاكم الشارقة وراس الخيمة في ٦ كانون الثاني ، وحسن بن رحمة في ٨ كانون الثاني وقضيب بن احمد شيخ جزيرة الحمرا في اليوم نفسه ، ومحمد بن هزاع شيخ دبي في ٩ كانون الثاني ، وشخبوط بن ذياب شيخ أبو ظبي في ١١ كانون الثاني ، وحسين بن علي شيخ رمس في ١٥ كانون الثاني ٠ للمزيد عن هذه التعهدات ينظر ؛ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، بريطانيا وامارات الساحل العماني ، دراسة في العلاقات التعاهديسة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٠ ص ٦٩١ – ٦٩٣ .

10-Recordes of the Emirates , 1820 – 1960 , 12 Volumes , Archive Edition , 1999,Vol , 1 , P.42 .

11- Franke Heard – Bey , from Trucial states to United Arab Emirates , Lony man , London , 1999 , P- 245 .

١٢- جاءت هذه الشروط بموجب المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام الإمارات في عام ١٨٣٥ وعام ١٨٣٧ وعام ١٨٤٣ ، وابرزها معاهدة عام ١٨٩٢ التي سميت بالمعاهدة المنانعة . للمزيد ينظر؛ فؤاد سعيد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٣٥ – ١٩١٤ ، الجزء الثاني منشورات ذات السلاسل الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٤٣ ؛ عبد العزيز عبد الغني ، بريطانيا وامارات الساحل ، مصدر سابق ، ص٢٩٣ .

١٣- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي، دراسة لتأريخ الإمارات العربية ، ١٨٤٠-١٩١٤،القاهرة ، ١٩٦٦،ص١٤٥ .

١٤- ولد اللورد جورج كيرزن ١٨٦٣ ، تولى منصب الحاكم العام لحكومة الهند البريطانية في ٦ تشرين الثاني ١٨٩٩ حتى ١٨ كانون الاول عام ١٩٠٥ في عهد الملكة فكتوريا ، ثم تولى منصب وزير الدولى للشؤون الخارجية في ٢٣ كانون الاول عام ١٩١٩ حتى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٤ في وزارة ديفيد لويد جورج ، ثم اصبح رئيس لمجلس اللوردات في ١٠ حزيران عام ١٩١٦ حتى ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٤ ، ينتمي الى حزب المحافظين في عام ١٩٠٣ زار منطقة الخليج العربي شملت عمان والإمارات والكويت ، توفي في ٢٠ اذار ١٩٢٥ www.ar.m.wiki peadia .

١٥- للتفاصيل ينظر ، تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، مختارات من الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥ ترجمة لزلي ماكوكلين ، مركز لندن للدراسات العربية ، المجلد الاول (بريطانيا والإمارات ١٧٩٧-١٩٦٠) ، ١٩٩٧ ، ص ٢٩٦ .

16-Records of the Emirates , 1820 – 1960 , Vol2 , OP . cit , p- 12

١٧- حسن محمد البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة ، علاقاتها الدولية وتطور الاوضاع السياسية والقانونية والدستورية ، شركة التنمية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٤٤

18-Molly Izzard , the Gulf , Arabian Western Approa ches , John Murray , London , 1979 , P-129 .

١٩- اشارت احدى المصادر ان ابرز النزاعات كانت بين اكبر تجمعين قبليين على امتداد ساحل الإمارات هما تجمع القواسم بزعامة سلطان بن صقر (١٨٠٣ – ١٨٦٦) وتجمع بني ياس بزعامة طحنون بن شخبوط (١٨٣٣ – ١٧٤٥) في منتصف القرن السابع ، راجع ، جي بي كلير ، الحدود الشرقية للجزيرة العربية ، تعريب خيري حماد ، مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٥٥ ، محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات وجيرانها ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١٥٤ .

20- Sief A . Elwady Ramahi , Economic and political evolution in the Arabian Gulf , Ahearth ston Book , New yourk , 1973 , P . 65 .

٢١- جمال زكريا قاسم ، بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الاولى ، (بحث) ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، (مجلة) ، الكويت ، السنة الاولى ، العدد ٣ ، تموز ، ١٩٧٥ ، ص ص ٨٧-٩٠ .

٢٢- منذ عام ١٩٣٢ ، عقدت بريطانيا مع حكام الإمارات العديد من الاتفاقيات المتعلقة في اقامة القواعد والمطارات الجوية للطيران البريطاني ، ففي عام ١٩٣٢ عقدت اتفاقية مع حاكم الشارقة سلطان بن صقر القاسمي لاقامة مطار جوي في اماراته يستخدم بمثابة قاعدة للخط الشرقي الواصل بين البصرة والهند وخلال عام ١٩٣٤ حاولت بريطانيا الحصول على موافقة حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط بن سلطان لاقامة مطار في أبو ظبي الا انها فشلت في اقناعه وحصلت بالمقابل على اقامة مطار في جزيرة بني ياس . وفي عام ١٩٣٨ وقعت بريطانيا اتفاقية طيران تجارية مع إمارة دبي . وفي بداية الحرب العالمية الثانية ، اقامة بريطانية قاعدة جوية عسكرية في الشارقة ، عن تلك القواعد والمطارات يمكن الرجوع الى ، فاطمة الصايغ ، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني في الشرق ، ١٩٢٩ – ١٩٥٢ ، منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ١٩٩٥ ، ص ٢٧ ؛ تاريخ الإمارات ، مختارات من الوثائق البريطانية ، الجزء الاول ، مصدر سابق ، بريطانيا ١٧٩٧ – ١٩٦٠ ، ص ٩٧ ، والجزء الثاني ، ص ص ٤٢ -٦٠ .

٢٣- للمزيد عن تفاصيل هذه الحركة الرجوع الى ؛ محمد غانم الرميحي ، حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٤) ، السنة الاولى ، تشرين الاول ، ١٩٧ ، ص ٥٨ .

٢٤- مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص١١٢ .

٢٥- الشيخ سعيد بن مكتوم بن حشر بن مكتوم بن بطي ، ولد في عام ١٨٧٨ ، تولى حكم دبي بعد وفاة الشيخ بطي بن سهيل ال مكتوم في عام ١٩١٢ ، عاصر في فترة حكمه احداث مهمة كالازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) ، وقيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وقيام حركة المعارضة عام ١٩٣٨-١٩٣٩ ، امتد حكمه لفترة تصل الى قرابة نصف قرن ، توفي في ٩ أيلول ١٩٥٨ ، .ar.m.wikipediaq.org

٢٦- محمد فارس الفارس ، الاوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل ١٨٦٢-١٩٦٥ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٧ .

٢٧- اشارت الوثائق البريطانية ان هذه الصراعات العائلية تعود الى عام ١٩٢٩ وتحددت في عام ١٩٣٩ ، وهادت في عام ١٩٣٨ بشكل اكثر خطورة ؛ وصلت بمطالبة ابناء راشد

بالسلطة وتنجية عمهم وابناءه منها ٠ للتفاصيل راجع ، تاريخ الإمارات ، مختارات من الوثائق البريطانية ، الجزء الرابع ، الوضع الداخلي ١٦٠٠ – ١٩٦٦ ، ص ٥٣٧ .

28-F.O.371/13723,Future Policy , on the trucil coast , 1938,P.32

٢٩- مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

30- Rosemari Said Zahlan , the Orgins of the United Arab Emirates . Apditical and Social history of the Trucial States , London , 1978 , 151 .

31- F.O.371 / 17824 , Political Resedient to fogin Secret Simla , Rebort 16 Nov , 1940 , P 125 .

٣٢- محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات وجيرانها ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

٣٣- أحمد يونس زويد الجشعمي، التطورات الداخلية في دبي ١٩٤٥-١٩٧١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ .

٣٤- مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية ، المصدر السابق ، ص ١١٣ ، محمد مرسي عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

٣٥- صلاح العقاد / معالم التغيير في دول الخليج العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١١٣ .

٣٦- بحكم الطبيعة الصحراوية للبلاد ، والتركيبة السكانية البدوية كان تعيين الحدود بمعناه العام غير مألوف في الإمارات وحتى في الجزيرة العربية ، اذا كان السكان ينتقلون من مكان الى اخر حسب حاجتهم للماء والكلآ دون اي موانع ، وحتى في ظل النظام العثماني للجزيرة العربية ووقوع الجزء الاكبر منها تحت سيادتها ، لم تكن ثمة حاجة لمراقبة الحدود الداخلية للاقسام الادارية المتعددة ، وكل ما كان يعرف بدلاً من الحدود السياسية ، هو مفهوم (الديرة) اي المنطقة الخاصة بالقبيلة أو مجموعة القبائل عندما تحاول احدى القبائل توسيع منطقتها بالتجاوز على حساب قبيلة اخرى وفي مثل هذه الظروف لايمكن تحديد الحدود بين المناطق . ويعود تاريخ اول محاولة لرسم الحدود وتخطيطها في الخليج العربي الى الاتفاقية التي عقدت بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية عام ١٩١٣بشأن منطقة الخليج العربي وخاصة بين إمارة أبو ظبي والكويت وولاية الاحساء ونجد العثمانيين . للمزيد يراجع ؛ محمد رشيد الفيل ، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج ، دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة) ، العدد ٨، تشرين

الاول ، ١٩٧٦، ص ٢٨ ، تاريخ الإمارات ، مختارات من الوثائق البريطانية ، الجزء الثالث، ص ص ٧٠-٩٠ (٣٧) جوليان ودكر ، البحث عن النفط ١٩١٨ – ١٩٦٠ ، كتابات للرحلة والمبعوثين في منطقة الخليج العربي عبر العصور ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٩٩٦ ، ص٤٢٨ ز يذكر ان جوليان ووكر قد عمل مساعداً للمعتمد البريطاني في الإمارات للفترة ١٩٥٣-١٩٥٥ وهو الذي قام برسم حدود الإمارات العربية . أنظر الخريطة ملحق رقم (١) .

٣٨- محمد حسن العيدوس ، التطورات السياسية في الإمارات العربية ١٩٣٢-١٩٧١ دار الكتاب العربي ، الإمارات العربية المتحدة ن دبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٣ .

٣٩- فمثلاً في ايار عام ١٩٥٣ قام الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي بزيارة علاج الى لندن ومنها الى باريس ، وفي ايلول عام ١٩٥٥ زار الشيخ زايد بن سلطان امير منطقة العين وشقيقه الشيخ هزاع لندن للعلاج ايضاً ، والاطلاع على بعض المشاريع الصناعية وزيارة مقر شركة نفط العراق في لندن ، وفي تموز عام ١٩٥٥ زار الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة لندن لاجراء بعض الاتصالات حول اتفاقية الملاحة الجوية والامتياز الممنوح لشركة Deve Lopment Ptrolum (الساحل المتصالح)، كما زار المانيا وسويسرا للسياحة ، وفي حزيران ١٩٥٩ قام الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي بزيارة لندن، والاطلاع على بعض المؤسسات الصناعية والنفطية، كما زار الشيخ راشد في عام ١٩٦١ ، زيارة مصر ولبنان للتفاصيل اثر، مختارات من الوثائق البريطانية ، المجلد الثاني، ص ١٢٢ ، والمجلد الثالث ، ص ص ٥١-٦٨ .

٤٠- محمد فارس الفارس، الاوضاع الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص١٧٢ .

٤١- يعتقد الباحث ان هذه العبارة يقصد بها المعتمد البريطاني ازدياد الوعي السياسي والثقافي تقرير المعتمد البريطاني في دبي في ٥ شباط عام ١٩٥٢ الى ---

42-F.O,371/126900

43-Records of Emirates 1820-1460 , Vol , p.p 49-52 .

٤٤- تعود فكرة تكوين هذه القوات الى عام ١٩٤٩ لاستخدامها في مطاردة الرقيق التي كانت تزداد في إمارات الساحل، وفي عام ١٩٥١ صدر القانون الخاص بهذه القوات من قبل الحكومة البريطانية، وقد بلغ عدد افرادها عند التأسيس ١٠٠ فرد معظمهم من افراد الجيش العربي في الاردن تحت قيادة ضابط بريطاني، وفي عام ١٩٥٣ وصل عددهم الى ٥٠٠ فرد بعد انضمام عدد من ابناء الإمارات ، وفي عام ١٩٥٤ اصبحت تعرف كشافية ساحل عمان، واصبح لها شأن ودور في حل الكثير من المشاكل؛ للمزيد ينظر،

تاريخ الإمارات، مختارات من الوثائق البريطانية ، الجزء الرابع، ص ص ١٥٩ – ١٩٧ .

٤٥- اقترح المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي عام ١٩٥٠ أنشاء مجلس حكام الإمارات المتصالحة تعقد له اجتماعات دورية لمناقشة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، يراس المجلس الضابط البريطاني في المنطقة وفي نيسان من العام نفسه ، حصلت موافقة الحكومة البريطانية على المقترح وفي ٢٢ اذار ١٩٥٢ عقد اول اجتماع في دار المعتمد البريطاني الشارقة بحضور حكام الإمارات . للتفاصيل يراجع ؛ تاريخ الإمارات مختارات من الوثائق البريطانية ، الجزء الثاني ، ص ص ٢٣٤ – ٢٤٩ ؛ Recordes of Emirats , 1820-1960

46-Records of Emirats 1961 – 1965 , 5 Volume , Archive Edition , 1997 . VOI , u, P.P . 60-63

٤٧- في هذه الاحداث استقلال الكويت عام ١٩٦١ ، قيام الثورة اليمنية الشمالية عام ١٩٦٢ ، اعلان استقلال اليمن الجنوبية عام ١٩٦٧ ، تولي الامير فيصل بن سعود حكم المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٢ ، اعلان تشرين الاول ١٩٦٤ ، للتفاصيل يراجع، جاسم محمد حسن، العدول واخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، الموصل ، ١٩٦٨ ، ص ص ٢٤٩ – ٢٨٩

٤٨- ولد في انكلترا عام ١٩١٦ ، تولى رئاسة الوزارة البريطانية مرتين، الاولى من ١١ أذار ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٨ والثانية من اذار ١٩٧٢ حتى نيسان ١٩٧٦ ، ينتمي الى حزب العمال البريطاني ، توفي في ايار عام ١٩٩٥ .

Enceglopedia Britins , P. 325 .

49-Husain M. ALBharna , OP . cit , P. 79 .

٥٠- د. احمد كمال أبو المجد، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، (بحث) ، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية (الثقافة والعلوم ، الجامعة العربية) القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩ .

٥١- وحيد رأفت، دراسة ووثائق حول دور اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٤ . ويقصد هنا الى قيام مجلس حكام الإمارات المتصالحة الذي كان بإشراف بريطانيا (الباحث) .

٥٢- ولد في أبو ظبي عام ١٩١٦ تولى مسؤولية امير المنطقة الشرقية (العين) للفترة من ١٩٤٦ – ١٩٦٦ ، وقبل توليه مسؤولية حكم إمارة أبو ظبي ، تولى مسؤولية رئيس الدائرة المالية فيها لفترة قليلة ، ثم اصبح حاكم ، أبو ظبي في ٦ اب ١٩٦٦ ، في ٢ كانون الثاني عام ١٩٧١ اصبح رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة . يعود له الفضل في تطوير الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، نوفي في عام ٢٠٠٤ . للمزيد عن هذه الشخصية يراجع؛ عوض العرشاني، زايد الذي قهر الصحراء، دار الفجر، ١٩٨٠ ص ٢٦ ، حمدي تمام، موسوعة زايد / الإمارات الانسان ، الوطن ، أبو ظبي ، ١٩٩٣ ، ثلاث مجلدات .

٥٣- احمد كمال أبو المجد ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

٥٤- المصدر نفسه ، ص ١٠ .

55-Husain M. Abaharna op.cit, p.7 .

٥٦- مقتبس في ، نجم الدين عبد الله حمودي ، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، مذكرات ودراسات ، شركة أبو ظبي للطباعة ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨ .

يذكر ان المؤلف أحد الشخصيات الدبلوماسية العراقية البارزة، شغل عدة مناصب دبلوماسية في عدد من الدول العربية والاجنبية، وصل الى إمارة أبو ظبي بعد اشهر من تولي الشيخ زايد حكم الإمارة وكان أحد الدبلوماسيين العرب الذين استعان بهم الشيخ زايد في بناء دولة الإمارات، وهو أحد الرعيل الاول الذين اسهموا في ارساء اللبنة الاولى للدولة، خاصة السياسة الخارجية، اذ كان أحد المؤسسين وزارة الخارجية الإماراتية، وقد شغل قبل اعلان الدولة منصب مدير مكتب شؤون الاتحاد في جميع اجتماعات الاتحاد ، للمزيد ينظر ؛ المصدر نفسه ، ص ص ١٨ – ٢٢ .

٥٧- وحيد رافت ، المصدر السابق ، ص ١١ .

٥٨- اعلن استقلال البحرين في ١٤ اب ١٩٧١ واصبحت عضواً في الجامعة العربية بتاريخ ١١ ايلول ١٩٧١ حسب قرار الجامعة ٢٧٩٣ ، واحتلت الدولة رقم ١٢٩ في عضوية الامم المتحدة حسب قرار الجمعية العامة ٢٧٩٢ في ٢١ايلول ١٩٧١ ، اما قطر استقلت بتاريخ ٣ اب ١٩٧١ واصبحت عضواً في الجامعة العربية بتاريخ ١١ ايلول ١٩٧١ حسب قرار الجامعة العربية ٢٧٩٣ ، واحتلت الدولة رقم ١٣٠ في عضوية الامم المتحدة حسب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٣ في ١٢ ايلول ١٩٧١ للمزيد ينظر ؛ Muhammad T.Shadik & Willam P.Snaudy , Buhrain . Qater , and

the United Arab Emirates , Lexington Book , London , 1972 , P.P 132-137 .

٥٩- انسحب حاكم إمارة رأس الخيمة من الاتحاد بسبب اعتراضه على قرار اعطاء حاكمي أبو ظبي ودبي حق النقض (الفيتو) على قرارات الاتحاد ، وطالب بالحق نفسه ، فضلاً عن زيادة مقاعد ممثلي امارته في المجلس الوطني الاتحادي ، ولم يستجيب حكام الإمارات له فأعلن انسحابه ، ثم عادت الإمارة في ١٠ شباط ١٩٧٢ . للتفاصيل ؛ وثائق دولة الإمارات العربية لعامي ١٩٧٢ من ١٩٧١/١٢/٢ حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ ، أبو ظبي ، ج. ت ، ص ٢٧ ؛ انظر نص التصريح ، نجم الدين عبد الله حمودي ، المصدر السابق ص ١٩٢ .

٦٠- عمر عبد الله مطاوع، التطورات الاقليمية والعربية والدولية المؤدية لقيام الاتحاد، (بحث) ، تجربة الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٤ .

٦١- الجريدة الرسمية ، العدد الاول ، كانون الاول ، ١٩٧١ .

٦٢- يحيى الجمل ، الدستور وسيلة للتكامل ، (بحث) تجربة الوحدة ، المصدر السابق ، ص٥٧٢ .

٦٣- انظر نص الدستور في الملحق رقم (١) .

٦٤- محمد ابراهيم، اسس التنظيم السياسي والدستور لدولة الإمارات العربية المتحدة مركز الوثائق والدراسات ، أبو ظبي ، ١٩٧٥ ، ص ٣٢ ؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥- ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠٤ .

٦٥- خلدون ساطع الحصري، اتحادية دولة الإمارات، النص الدستوري والممارسة السياسية ، المستقبل العربي (مجلة) ، العدد ٢٨ ، حزيران ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ .

٦٦- عادل الطباطبائي، النظام الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص١٩٢ ؛ احمد كمال أبو المجد، النظام الدستوري، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

٦٧- ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم، دار الكتاب الجامعي، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧ ، ص ٢١٢ .

٦٨- ينظر نص الدستور، المادة ٢٣ ، الباب الثاني .

٦٩- د٠ اماني عمر حلمي ، الوجيز في القانون الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٩٩ .

70-John Duke Anthony , the Union of Arab Emirates , Washington , 1975 , P. 235 .

٧١- علي خليفة الكواري واخرون، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت المشترك، منشورات مركز الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٤ ؛ فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من قبيلة الى دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة ، أبو ظبي ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ؛ عبد الهادي خلف وجاكومو لوتشيانب، الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج العربي، مركز الخليج للابحاث ، دبي ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦ .

٧٢- محمود علي الداوود، الخليج العربي – والعمل العربي المشترك، منشورات مركز الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٤ ؛ فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة الى الدولة، مركز الخليج للكتب ، ١٩٩٧ ، ص ٨٦ .

٧٣- محمد ابراهيم، تنظيم السلطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة ، أبو ظبي ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ؛ عبد الهادي خلف وجاكومو بوتشياني ، الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج العربي ، مركز الخليج للابحاث، دبي، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٦ .

٧٤- حميد ابراهيم الحمادي، الرقابة على الدستورية والقوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة مع تشريعات جمهورية مصر العربية ودولة الكويت ومملكة البحرين المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠١١ ، ، ص ٣١٨ .

٧٥ – ينظر نص المادة (٩) من الدستور المؤقت . وهنا لابد من الاشارة ان هذه العاصمة المقترح انشاؤها لم يتم اقامتها وظلت أبو ظبي العاصمة الدائمة للدولة بموجب تعديل الدستور المؤقت الى دستور دائمي حسب قرار المجلس الاعلى رقم (١) لسنة ١٩٩٦ ، الذي ورد في المادة الثانية منه اعتبار مدينة أبو ظبي عاصمة دائمة للاتحاد .

٧٦- المصدر نفسه ، ص ٣٢٢ .

٧٧- يتكون المجلس الوطني الاتحادي من ٤٠ عضواً يمثلون الإمارات السبعة بصورة غير متساوية، ٨ مقاعد لكل من إمارتي أبو ظبي ودبي، و٦ مقاعد لامارتي الشارقة ورأس الخيمة واربع مقاعد لامارات عجمان وام القيوين والفجيرة . عن هذه المؤسسة يراجع

؛ سعيد بن احمد ال حامد ، المجلس الوطني الاتحادي ، الإمارات العربية المتحدة ، دار المتنبي ، أبو ظبي ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٥ .

٧٨ – عبد الهادي خلف وجاكو مولوتشياني ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ ؛ انظر مواد الدستور ٩٥ – ٩٦ – ٩٩ – ١٠٢ .

٧٩- راجع المادتين ١٢١ – ١٢٦ في الدستور المؤقت (الملحق رقم ١) .

٨٠- عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين، طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٤٩-١٥٥ .

٨١ – انظر المادة ١٢١ من الدستور المؤقت ، الملحق رقم (١) .

٨٢- المصدر نفسه، المادتان (٢) و (٣) .

٨٣- المصدر نفسه، المادة (٥) .

٨٤- احمد كمال أبو المجد ، النظام الدستوري، المصدر السابق ، ص٢٥٧ ؛ انظر نص المادتين ، ٢١ – ٢٣ من الدستور المؤقت .

٨٥- عبد الرحيم عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

٨٦- نص الدستور ، المادتين ١٣٨ – ١٤٢ .

٨٧ – الجريدة الرسمية، العدد الاول، كانون الاول، ١٩٧١ ؛ مركز الوثائق والدراسات، وثائق عام ١٩٧٢ ، أبو ظبي ، ١٩٧٣ ، ص ٩٣ .

٨٨- المصدر نفسه ، العدد التاسع، اذار ، ١٩٧٣ .

89-AliMohammed Khalifa , the United Arab Emirates, OP – cit , P125 .

٩٠- محمد غانم الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر، شركة كاظمة ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

٩١- الجريدة الرسمية، العدد ١٢ ، لسنة ١٩٧٣ ؛ وثائق الإمارات لعام ١٩٧٣ ، ص ١٧١

92-John DuKe , Arab States of the Lower Gulf , OP. cit , P131 .

٩٣- محمد سعيد عبد الخالق ومحمود حامد النقيب ، الموسوعة المقارنة للقوانين والتشريعات والانظمة ، لدول الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، دار قبس ، الكويت ، د. ت ، ص ٣٨٩ .

٩٤- المصدر نفسه .

95- Abdullh Omran Taryam , the East a abolishment of the United Arab Emirates , 1950 – 1985 , Groom Helm , London , 1987 , P-209 .

96- I bid , P. 210

٩٧- الجريدة الرسمية، العدد الثاني، اذار ، ١٩٧٢ ، وقد تضمن القانون اختصاص الوزارات الاتحادية كافة .

٩٨- المصدر نفسه ، العدد ١٦ ، كانون الثاني ، ١٩٧٤ .

٩٩- ناصف عبد الخالق، التنمية الادارية وادارة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية (بحث) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ، العدد ٥٧ ، كانون الثاني، ١٩٨٩ ، ص ٨٩ .

100-Abdullah Omran Taryam , OP . cit , P.216 .

١٠١- نص الدستور، الفصل الخامس، القضاء في الاتحاد والإمارات .

١٠٢- المصدر نفسه ، الباب السادس ، المادة ، ١١٨ .

١٠٣- عبد الرحيم عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

١٠٤- محمد غانم الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر، شركة كاظمة، الكويت ، د. ت ، ص ٢١ .